مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

# حين تتحدث الدولة بصوت واحد يبدأ زمن الأسئلة الصعبة

عبد الغني الغضبان

ملحوظة:

ان كل الاراء الواردة في المقال تعبر عن رأي كاتبها

# نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) ٢٠١٤ في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من ٧٠ شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

**مقالاتRCD**

# حين تتحدث الدولة بصوت واحد.. يبدأ زمن الأسئلة الصعبة

عبد الغني الغضبان
باحث وناشط سياسي

**تمهيد**

ما حدث في الاجتماع السياسي الوطني الأخير ليس مجرد لقاء عابر، ولا صورة جماعية جديدة تضاف إلى أرشيف الاجتماعات السياسية، وهذه المرة كان للمشهد معنى مختلف فالقوى السياسية بمختلف توجهاتها ومشاربها اجتمعت داخل مقر حكومي وباستضافة الحكومة، وليس في منزل زعيم سياسي أو مقر حزب أو جهة نافذة. والأهم أن الاجتماع جمع الرئاسات الأربع، وخرج بموقف واضح داعم لبرنامج الحكومة، وفي مقدمته حصر السلاح بيد الدولة، ومكافحة الفساد، وتعزيز سلطة المؤسسات.

ومن موقعي، أقولها بوضوح: أنا داعم لتوجهات رئيس مجلس الوزراء في هذا المسار، لأنني أرى أن معركة الدولة ليست مع طرف سياسي، وإنما مع فكرة أن يكون في العراق أكثر من قرار وأكثر من مركز قوة.

**- هذه ليست معركة ضد الفصائل.. بل معركة من أجل الدولة**

من الخطأ اختزال قضية حصر السلاح بيد الدولة بأنها مواجهة مع الفصائل أو محاولة لإقصاء مكوّن سياسي.

**السؤال الحقيقي أكبر من ذلك:**

**من يملك قرار استخدام القوة في العراق؟**

**ومن يقرر متى تبدأ المواجهة ومتى تنتهي؟**

ومن يتحمل مسؤولية نتائجها أمام الشعب والقانون؟ إذا كانت الدولة هي التي تتحمل مسؤولية حماية العراقيين، وهي التي تتحمل نتائج أي تصعيد أو ضربة أو مواجهة، فمن الطبيعي أن يكون قرار السلاح بيد الدولة وحدها.

أما أن يكون هناك سلاح خارج إطار المؤسسات، ثم يقال إن هذا السلاح «رادع»، فهنا لا بد من طرح الأسئلة.

**- أين ظهر الردع عندما احتاج العراق إليه؟**

**يقال إن سلاح الفصائل سلاح ردع، وإن وجوده ضرورة لحماية العراق من الأخطار الخارجية.**

**حسناً...**

**أين ظهر هذا الردع في بعض الأحداث التي شهدتها المنطقة؟**

كيف نفهم الرواية الحكومية التي تحدثت عن وجود مجموعة أو جهة أوكرانية مرتبطة بإطلاق طائرات مسيرة باتجاه السعودية؟ وأين كان هذا السلاح الرادع أمام ما أُثير من معلومات وتصريحات عن وجود نشاط أو قواعد (إسرائيلية)داخل العراق، سواء كانت ثابتة أم متحركة؟

هذه ليست أسئلة للتشكيك أو للمزايدة، وإنما أسئلة مشروعة أمام العراقيين فإذا كان لدينا سلاح رادع، فلماذا لا يكون القرار الوطني الموحد هو الذي يدير هذا الردع؟ وإذا كان السلاح خارج قرار الدولة، فكيف يمكن للدولة أن تضمن أن استخدامه لن يجر العراق إلى حرب لا يريدها العراقيون؟

القوة الحقيقية ليست في عدد البنادق، وإنما في وحدة القرار الذي يملك هذه البنادق.

**- رسالة الرئاسات الأربع**

حضور الرئاسات الأربع لم يكن تفصيلاً بروتوكولياً، إنه رسالة سياسية واضحة إلى الداخل والخارج: العراق يريد دولة واحدة، وقراراً واحداً، ومؤسسات واحدة.

إلى الخارج، الرسالة تقول إن العراق ليس ساحة مفتوحة لكل من يريد تصفية حساباته، وإن سيادة العراق ليست ورقة تفاوض وإلى الداخل، الرسالة أكثر وضوحاً: لا يمكن بناء دولة قوية بوجود قرارات متوازية، ولا يمكن مكافحة الفساد إذا كانت هناك حصانات سياسية أو قوة خارج إطار الدولة، ولا يمكن أن يشعر المواطن بالأمان إذا كان لا يعرف من يتحمل مسؤولية القرار.

**واليوم.. لا عذر لأحد**

بعد أن وقف الجميع تقريباً خلف توجهات الحكومة، وبعد أن أصبح هناك دعم شعبي ومرجعي وسياسي لمشروع الدولة، لم يعد السؤال: هل هناك إجماع؟

**الإجماع موجود.**

**السؤال الآن:**

**هل توجد إرادة لتنفيذ ما اتفقنا عليه؟**

**هل نستطيع أن ننتقل من البيانات إلى الإجراءات؟**

**هل تستطيع الحكومة أن تفتح ملف الفساد دون خطوط حمراء؟**

**هل تستطيع أن تضع السلاح تحت مظلة الدولة دون استثناءات؟**

**وهل تستطيع القوى السياسية أن تدعم الدولة عندما تكون قراراتها غير مريحة لبعضها؟**

**- هنا سيكون الاختبار الحقيقي.**

**أنا مع رئيس الوزراء عندما يقف مع الدولة.**

دعمي لتوجهات رئيس مجلس الوزراء ليس دعماً لشخص على حساب الدولة، ولا شيكاً على بياض لأي حكومة.

أنا أدعم كل خطوة تعزز هيبة الدولة، وتحصر السلاح بيدها، وتحارب الفساد، وتعيد القرار العراقي إلى مؤسسات الدولة.

وسأكون مع هذه التوجهات ما دامت تسير باتجاه بناء دولة القانون والمؤسسات، لأن العراق أكبر من الأشخاص، وأكبر من الأحزاب، وأكبر من الفصائل لقد عانى العراق طويلاً من تعدد مراكز القرار.

**وحان الوقت لأن يكون هناك مركز واحد للقرار الوطني.**

الدولة لا تحتاج إلى أن تكون أقوى من شعبها؛ بل تحتاج أن تكون أقوى من الفساد، وأقوى من السلاح المنفلت، وأقوى من مراكز النفوذ.

وإذا كان هذا الاجتماع يمثل بداية حقيقية لهذا الطريق، فعلينا أن ندعمه لكن الدعم الحقيقي لا يكون بالتصفيق للبيانات، وإنما بمراقبة التنفيذ فالعراقيون لا يريدون دولة تتحدث كثيراً...يريدون دولة تقرر، وتنفذ، وتحاسب. وهذه اللحظة قد تكون واحدة من أهم الفرص لبناء الدولة العراقية الحديثة.

فإما أن نضع السلاح والقرار والمال العام تحت سقف الدولة، وإما أن نبقى ندور في الحلقة ذاتها التي أنهكت العراق سنوات طويلة.

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة